وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

-الشهيد زدور محمد إبراهيم قاسم-

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

بالتعاون مع فرقة البحث PRFU العوامل السوسيوثقافية وانعكاساتها على التنمية في الجزائر

تقرير حول الملتقى الدولي:

" التحولات المجتمعية وعلاقتها بالقرار السياسي في الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية "

يوم: الخميس 25 أفريل 2024

نظّم مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بالتعاون مع فرقة البحث PRFU العوامل السوسيوثقافية وانعكاساتها على التنمية في الجزائر ملتقى دولي حول: **" التحولات المجتمعية وعلاقتها بالقرار السياسي في الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية "** يوم 25 أفريل 2024، حيث تضمن الملتقى خمسة جلسات وثمان ورشات تراوحت بين الحضوري وعن بعد بطريقة تقنية التحاضر المرئي عن بُعد (google meet).

تمّ افتتاح الملتقى، في مدرج "نيلسون منديلا"، بآيات من القرآن الكريم، تلاها الاستماع للنشيد الوطني، ثمّ تقدّم السيد مدير المدرسة "د. زكرياء وهبي" لإلقاء كلمته الافتتاحية حيث أكّد على الجهود التي بذلها المخبر بغية التأسيس لإشكاليات معينة من أجل بلوغ تأسيس نظري ومعرفي في المجال المرتبط بالتحولات المجتمعية، البنية الاجتماعية والفواعل الاجتماعيين خاصة في ظل التحولات الاجتماعية السريعة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط والفضاء المغاربي، إلى جانب العديد من التحديات التي تتطلب اهتماما بالغا من طرف المجتمع الأكاديمي بغية التأسيس لمقاربات علمية في هذا المجال. وهو ما أكدّت عليه أيضا مديرة المخبر ورئيسة اللّجنة العلمية للملتقى "أ.د ابتسام أوعشرين" حيث أشارت إلى أنّ

هذا الملتقى يهدف للإجابة على العديد من التساؤلات والإشكاليات، خاصة وأنّ هذه التحولات التي تشهدها المنطقة قد شملت مختلف المجالات والعلاقات الاجتماعية بتقاطعاتها السياسية والثقافية والاقتصادية، وحتى الدينية، كما أنّها مسّت سلوك الأفراد والمجتمعات ونمط معيشتهم فضلا عن أنّها قد تركت أثرًا كبيرًا في حياتهم اليومية.

اختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة ألقاها رئيس الملتقى "د. فارس لونيس" الذي أكّد بدوره على أنّ الموضوع الذي يعالجه الملتقى يكتسي أهمية علمية وعملية، كما تطرق المشاركين والمتدخلين لعدّة مقاربات، على غرار مقاربة "علاقة الدولة - المجتمع"، مقاربة "الجماعة"، مقاربة "النخبة" حيث تنظر كل مقاربة للموضوع المتعلق بالتحولات المجتمعية من زاوية

خاصة.

نظرا لأهمية الموضوع فقد عمل العديد من الباحثين على دراسته من زوايا مختلفة: قانونية، اجتماعية، اقتصادية وحتى أنثروبولوجية، إلا أنّ الزاوية السياسية هي طغت على معالجة هذا الموضوع ضمن فعاليات هذا الملتقى الدولي.

تناولت جلسات الملتقى العديد من المواضيع المهمة بداية من تسليط الضوء على الحركات الاجتماعية في العالم العربي، إذ أنّ ما حدث في العالم العربي من احتجاجات جاء كنتيجة لبعض السياسات غير الموفقة لبعض صناع القرار في المنطقة بالدرجة الأولى، وخلص المشاركين في الجلسة الاولى أنّ فهم وتوصيف الأزمات يختلف من صانع قرار لآخر فنجده يتأرجح بين حالتين: إمّا أن يتوصل لقرار وجيه، وإمّا أن يقع في حالة الانسداد السياسي عندما يعجز على التعامل مع الأوضاع وهو ما يتمظهر خاصة من خلال تحليل الخطاب السياسي الذي يُظهر إمّا إنكار بعض صناع القرار التام للأزمة أو نسبها لأطراف خارجية. لذا فإنّ إدراك حقيقة التحولات التي تشهدها الدول العربية يرتبط بالدائرة المعرفية العربية أولا، لا بالجامعات الغربية, بمعنى أنّ دراسة هذه التحولات لا يتّم من خلال استيراد المنظورات الغربية الجاهزة والتي توائم البيئات التي نشأة فيها.

من جهة أخرى؛ تمّ التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لأنماط التغيّر الاجتماعي في الأنظمة الريعية وكذا العوامل التي تتحكم في هذا التغيير في ظل هذا النوع من الأنظمة (الريعية) من خلال الكشف عن مدى تأثيرها في المجتمعات الريعية، تمثّلت هذه العوامل في: العامل الديمغرافي، العامل التقني والاقتصادي، العامل الثقافي، العامل السياسي، عامل الصراع الاجتماعي. ولعل العامل الأكثر تأثيرا هو العامل الاقتصادي باعتبار أنّ غياب الديناميكية الاقتصادية في المجتمعات الريعية يشّل بقية العوامل وبالتالي لا يحدث أي تغيّر اجتماعي، أمّا بالنسبة للعامل السياسي فالدولة الريعية هي من تنظم

الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يجعلها تلعب

دورًا اقتصادي أكبر من المجتمع، لذا غالبا ما يكون التغيير من القمة إلى القاعدة وبالتالي فإنّ التغيير الاجتماعي في هذه الحالة سيكون بطيء وذو بنية هشة.

في المقابل؛ تمّ تحليل الحركات الإسلامية في المنطقة العربية وعلاقتها بالتغيّر الاجتماعي (أثر الحركات الإسلامية في التغيرات المجتمعية) بداية من الخلافة إلى الدولة الوطنية، وحيلولة هذه الاخيرة دون تحقيق الاستقرار داخل الدول العربية حيث يُنظر لهذه الحركات على أنّها نموذج للحركات الاجتماعية التي تأرجح دورها ما بين السعي للبقاء على هيئتها الأولى من خلال إعادة إحياء النموذج الإسلامي الاصولي، ورفض العقد الاجتماعي باعتبار أنّه نموذج مستورد في حين أنّ دولة الخلافة تُعتبَر أمرًا تعبديًا أكثر منه سياسيًا، لذا عملت هذه الحركات على إحياء العقد الاجتماعي للخلافة، نظرا لكونه العقد الوحيد الذي سيمكّن المسلم من لعب دور حضاري هذا من ناحية. وكذا رسم هذه الحركات لنموذج جديد للعقد الاجتماعي من خلال المطالبة بتأسيس نظام سياسي قائم على حرية الممارسة الدينية بين مختلف الأطياف من جهة اخرى.

كما واعتبروا أنّ دور الدولة لا يجب ان يتجاوز تقديم الخدمات ولا يجب أن تكون بالضرورة ذات مرجعية دينية من ناحية أخرى. كما تمّ النظر في كيفية تعامل الدول العربية سياسيا مع الحركات الإسلامية وكذا طرح الإشكالية المتعلقة بنظرة المجتمع لهذه الحركات وكذا قدرتها على إقناع المجتمع بالصحوة ومدى إمكانية إنشائها لعقد اجتماعي حديث. سرعان ما انتقل الحديث من الحركات الإسلامية إلى دور الثقافة المحلية والتديّن في بناء السلام بعد النزاع في إقليم غرب دارفور حيث تمّ التأكيد على أهمية دور المرأة وتأثيرها في الثقافة الدينية المحلية (حالة السودان) إلى جانب تأثير الأعراف في الثقافة الدينية المحلية للشعوب العربية، وكذا ضرورة إنتاج أفكار قادرة على فكّ شفرة هذه المجتمعات، أفكار نابعة من الدائرة الإسلامية في المقام الأول بدلا من "أخذ وصفات جاهزة". من جهة أخرى، سلّط هذا الملتقى الضوء على حالة الانقسام التي يعاني منها العالم العربي وتأثير التحول الرقمي على المجتمع العربي وعلى صانع القرار وبالتالي على مخرجات السياسة العمومية.

تـؤثر الحركـات الاجتماعيـة علـى السياسـات،

الحكومات والهياكل، وإعادة تشكيل الرأي العام والتحول الثقافي (ثورة في الثقافة). كما تمّت الإشارة لجدلية العلاقة بين الهشاشة والتهديدات الهجينة في دول شمال أفريقيا من خلال محاولة فهم العلاقة بين المفهوم الجديد للأمن والهشاشة وأسبابها وكذا توضيح الترابط بين أمن المنطقة المغاربية والساحل. فضلا عن التطرق لآليات التغيّر داخل العالم الاجتماعي الواحد إلى جانب مسار التغيّر الاجتماعي (إدماج عنصر الأقباط) في مصر منذ العصور القديمة إلى غاية العصور الحديثة. إلى جانب التحدث عن العديد من المواضيع المتعلقة بتحوّل الهويات العربية خلال الربيع العربي والحركات الاحتجاجية في المنطقة المغاربية وتأثيرها في السياسات العامة وغيرها.

لعبت الشبكة العنكبوتية الرقمية دورًا محوريًا في التحول المجتمعي في المنطقة العربية، وهذا ما يحيلنا للمواطنة الافتراضية التي تُعبر عن مفهوم جديد أدى إلى خلق هويات رقمية جديدة، فضلا عن تأثير الاتصال المفتوح على القيّم وعلاقتها بالنسق الاجتماعي وكانت هذه الاستنتاجات في إطار دراسة وتحليل الهوية المجتمعية والفضاء المفتوح في الجزائر.

من ناحية أخرى، تطرقت الجلسات الاولى الحضورية وعبر تقنية التحاضر عن بعد للعقبات التي تواجه الكاتب الفرانكفوني وضرورة إيجاد استراتيجيات لتجاوز ذلك خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى ضرورة الاستثمار في الكُتّاب الجزائريين. ثم سرعان ما انتقل النقاش لدور التنشئة الاجتماعية في تفعيل المشاركة السياسية خاصة وأنّ الدول العربية تعرف نسب مشاركة سياسية جدّ ضئيلة مما يثير العديد من التساؤلات حول العوامل التي أسهمت في ذلك إذ أنّ التنشئة هي من تلعب دورًا في تربية الفرد على المواطنة وهذا في إطار ضمان ترابط ثلاث مؤسسات فاعلة، ألا وهي: الأسرة، المدرسة والجامعة، فضلا عن رفع نسبة وعي المجتمع المدني وتفعيل النشاطات، لذا لابد أنّ يعمل صانع القرار على إعادة النظر في عملية التنشئة الاجتماعية.

في المقابل؛ شهدت الورشات هي الأخرى حركية كبيرة تمظهرت في التطرق للعديد من المواضيع بداية من دور الحركات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي خاصة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة، فضلا عن التفاعل المستمر بين هذه الحركات والمجتمع المدني. كما تمّ تناول موضوع الدولة في الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية من عدّة نواح بداية بتسليط الضوء على عملية التغيير الاجتماعي فيها، مرورًا بعلاقة التأثير وتأثر التحولات المجتمعية على صنع السياسة العامة الخارجية في هذه الدول والتأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود الحكومية لكسب تأييد ودعم الجمهور لهذه السياسات، وصولا إلى التعرّض لفكرة تأثير البرامج الدولية على السياسات العامة الجزائرية والإقرار بضرورة إقدام الجزائر على بلورة وصياغة برامج تتوافق مع خصوصياتها بدلا من تلقي البرامج الدولية. من ناحية أخرى، تمّت مناقشة السياسة الصحيّة الجزائرية في فترة ما قبل الاستقلال وبعده وكذا تجربة الجزائر في إطار مواجهة فيروس كوفيد – 19 وصولا إلى اقتراح مجموعة من التوصيات في هذا الشأن على غرار ضرورة دمج السياسة الصحيّة بالسياسة الاجتماعية وتفعيل دور المجتمع المدني، وضع استراتيجيات تعالج الإخفاقات وكذا صياغة برامج طويلة الأمد في مجال الصحة وغيرها.

عموما يمكن اختصار أهّم المواضيع التي تناولتها الورشات في النقاط التالية:

- ✓ إنّ نمط الدولة أو المجتمع له علاقة مباشرة بكيفية علاقة التأثير الحاصلة بينهما (مثلا دولة هشّة يقابلها مجتمع هش) كما أنّ حدود التأثير بينهما تؤثر على عملية رسم السياسة العامة،
- ✓ كلما زاد نشاط الحركات الاجتماعية وعملها كلما أسهم ذلك في دفع السلطة نحو تسريع عملية الديموقراطية في إطار مقاربة علاقة الدولة - المجتمع،

- ✓ تسليط الضوء على شكل ومضمون علاقة الدولة بالمجتمع من خلال وصف شكل التعقد الذي يطرأ على إرهاصات وإشكاليات التنظير وضرورة الاستعانة بالاجتهادات النظرية الغربية (كغرامشي، ماركس وفيبر...إلخ)،
- ✓ معالجة مدى تحقيق المعاش المنقول للحماية الاجتماعية اللازمة لذوي الحقوق المؤمن له وذلك في إطار سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر،
- ✓ التعرّض للكيفية التي استجابت من خلالها الجزائر لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال سياستها العامة،
- ✓ التحدث عن نظام الحماية التونسي وأدواته، آلياته، إيجابياته وحتى التحديات التي يواجهها (مثل مشكل الاستدامة المالية)، والإقرار بأنّ قوة الدولة ضرورية جدا باعتبار أنّها تنعكس على نظام الحماية فيها. مقابل، مناقشة علاقة الدولة بالمجتمع في تونس وكذا تسليط الضوء على قضية استعصاء تحقيق الاندماج الاجتماعي، إلى جانب التركيز على عدّة نقاط تتعلق بمسألة المواطنة والعديد من القضايا الاجتماعية (قضايا المرأة والتعليم...)
- ✓ دور وسائل التواصل الاجتماعي ومدى قدرتها على تفعيل الديموقراطية التشاركية ومميزاتها وآلياتها خاصة وأنّ هذه الوسائل قد جعلت المواطن مشارك فاعل في صنع القرار والتعبير عن رأيه، فرغم أنّها لا تمثل العامل الأساسي إلا أنّها تدفع المواطن نحو المشاركة مما يؤدي للانتقال إلى شكل جديد من الديموقراطية،
- ✓ يُعدّ متغير الريع النفطي من أهم الموارد المالية التي يستخدمها النظام السياسي في مختلف السياسات خاصة الاجتماعية منها، من أجل فسح المجال أمام عملية التحول الديموقراطي لبقائها لفترة طويلة من الزمن. إلى جانب، تناول دور سياسات إصلاح نظام الدعم الاجتماعي في تقويم هيكلة التحولات الاجتماعية،
- ✓ مناقشة تأثير التحولات المجتمعية على أدوار المجتمع المدني في الجزائر حيث يواجه المجتمع المدني العديد من التحديات (القانونية، التمويل، البيروقراطية) باعتباره من أهّم التحولات المجتمعية،
- ✓ دراسة مدى مساهمة التحولات الرقمية ودورها في صياغة مخرجات السياسة العامة الجزائرية من خلال التركيز على دور الثورة الرقمية في مشاركة المواطنين القضايا العامة (خاصة السياسة العامة) وحلّ مختلف مشاكلهم،

- ✓ إنّ المتغير الحقيقي الذي أثّر على سياسات الشرق الأوسط هو المتغير الاجتماعي إذ أنّ التحولات المجتمعية قد نتجت عن المتغيرات التي أفرزتها الأزمات المتراكمة والسياسات العامة للدول في منطقة الشرق الأوسط،
- ✓ عدّت الجيوسياسية بمثابة مؤشر على تغيرات قادمة على أنظمة الدول وإقدامها على محاولة الاستشراف تساعد على تأمين الجبهة الداخلية المرتبطة بعلاقة الدولة والمجتمع،
- ✓ تحسّن الطبقة الوسطى راجع لتحسّن دور الفواعل السياسية في الجزائر،
- ✓ عرفت الدول المغاربية مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية كما جاءت بجملة من الإصلاحات من خلال دساتيرها، لذا لابد من الاهتمام الدائم بالإصلاح السياسي المستمر،
- ✓ إنّ الربيع العربي لم يكن إلا نتيجة لما عاشته هذه الشعوب التي تطالب بالتغيير إذ يرجع لعوامل اقتصادية واجتماعية، كما أنّ العلاقة التفاعلية بين الدولة والحركات الاجتماعية - باعتبارها ظاهرة سياسية - تهدف في النهاية إلى التغيّر الاجتماعي،
- ✓ عملت الجزائر على تبني تحقق أمن الدولة من خلال ضمان رفاهية الأفراد والقضاء على الفقر والأمية، وصولا إلى زيادة الرواتب واستحداث منحة البطالة،
- ✓ كما نجحت بعض السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في التخفيف من حدة الاحتجاجات والحيلولة دون تصاعدها لمستويات الازمة المستعصية،
- ✓ تأرجحت السياسة الخارجية المصرية ما بين الوسطية ومناهضة التطبيع من عدمه، تبعا لاختلاف طبيعة النظام السياسي المصري،
- ✓ استطاع حزب العدالة والتنمية التركي تثبيت حركات الإسلام السياسي،
- ✓ يؤدي إصلاح السياسات الاجتماعية إلى الحدّ من الإنفاق الحكومي، كما تلعب سياسة الدعم الحكومي دورًا في إحداث التنمية وهو ما تعمل عليه الجزائر من خلال توسيع مجالات تدخلها في الوظائف الاجتماعية.

وفي ختام الملتقى تمّت قراءة التوصيات من قبل رئيس لجنة التوصيات الدكتور عامر ناصر وتمثلت فيما يلي:

- ✓ العمل على إيجاد مداخل عابرة للتخصصات في دراسة ظاهرة التحولات المجتمعية.
- ✓ خلق التوازن بين وعي المجتمعات العربية وبين إدراك صانع القرار السياسي في مجال التنبؤ بالمخاطر التي تهدد الدول العربية.
- ✓ تفعيل دور النُخَب والأكاديميين ومراكز الفكر والرأي في إعداد المشاريع ووضع السياسات العامة.
- ✓ ضرورة توافق الإصلاحات السياسية مع التحولات القيميّة للفرد والجماعة في المجتمعات العربية.
- ✓ العمل على مواكبة التحولات المجتمعية المتسارعة في ظل التحول الرقمي الراهن.
- ✓ تفهي دور الفواعل غير الرسمية من خلال استيعاب الشباب وتوظيف قدراتهم.
- ✓ تعزيز مفاهيم المواطنة، الولاء، والانتماء، من أجل تحقيق الوحدة والتكامل بين صانع القرار ومختلف شرائح المجتمع.
- ✓ ضرورة تكييف المشاريع المجتمعية مع خصوصيات المجتمعات العربية خاصة من الناحيتين القيميّة والثقافية.